

(٢٦٩) وعنه (ع) أنه قال : الشفعة في كلِّ عقارٍ ^(١) ، والعقارُ النخلُ والأرضونَ والُدُورُ . ولا شفعة في سفينة ولا نهر ولا حيوان .

(٢٧٠) وعن أبي جعفر ^(٢) محمد بن علي (ص) أنه قال : إذا دفع الرجلُ الحصَّةَ ^(٣) في صداقِ امرأته ، فلا شُفعة فيها .

(٢٧١) وعنه (ع) أنه قال : إذا كان العبدُ بين رجلينِ فباع أحدهما نصيبه ، فالآخر أحقُّ بالبيع ^(٤) . وليس في الحيوان شفعة .

(٢٧٢) وعن علي (ص) أنه قال : ولا يقطع الشفعة الغيبة ، قال ^(٥) : الشفعة للغائب والصغير كما هي لغيرهما ، إذا قديم الغائب وبلغ الصغيرُ .

(٢٧٣) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه قال في الشفيع يكون غائباً عن البيع ، قال : لا تنقطع شفيعته حتى يحضر ، علِمَ بالبيع أو لم يعلم .

(٢٧٤) وعنه (ع) أنه قال في الشفيع يحضر في وقت الشراء ثم يغيب

(١) حش ٥ - قال في المطلب : الشفعة في العقار المشترك ، وقع عليه البيع بشمن معلوم أو بماله مثل الطعام كالخطة والقمر والزبيب الموزون . . . [الحاشية ناقصة لأن الورق مقطوع] .

(٢) س - أبي عبد الله جعفر بن محمد (ص) .

(٣) حش ٥ - يعني إذا تزوجها بالحصّة لا أنه يقضيها إياها من دنانير أو دراهم أو غير ذلك ، فإن كان قضاء فهو كالبيع .

(٤) حش ط ، ي - يعني إليه وهو أحق من غيرهم من لا شريك له .

حش ٥ - إذا كان شريكاً واحداً وهذه رواية مفسرة ، والتي قبلها « لا شفعة في حيوان » جملة ، والمفسر يقضي على المجهل ، ولا شفعة في الأرحية والآبار والأسفار إلا أن يكون لأحدهم أصل الأرض . من مختصر الإيضاح .

(٥) حش ٥ ، ي - قال في المطلب : وجاء في الغائب أنه إذا وقع البيع فيما تجب فيه الشفعة ، والشفيع حاضر ، ثم سافر عقيب البيع ، فتاب سنة أو أقل أو أكثر ، ثم حضر يطلب الشفعة ، فإن كانت غيبة دون سنة فلا مانع له من طلب الشفعة ، وإن كانت غيبته سنة ، فما زاد نظر في حال سفره . فإن كان سافر إلى موضع يمكن أن يمضي إليه ويعود منه قبل انقضاء السنة ، وقال إنه لم يزل باقياً على شفيعته وإنما عاقه عائق من الله منعه من العود ، كان القول قوله مع يمينه ، ويستحق الشفعة ، وكان داخلاً في حال الغائب الذي له الشفعة ، حتى يحضر ، طال مدة غيبته أم قصرت ، وإن كان سفره إلى موضع لا يمكن أن يمضي إليه ويعود قبل انقضاء السنة ، فقد أبطل الشفعة . تمت حاشية .